

التحليل المكاني للتوزيع الجغرافي لسكان حضرموت مدخل لأقاليم تنمية مستدامة

رزق سعد الله بخيت الجابري*

الملخص

يعد التوزيع الجغرافي للسكان من أهم عناصر الديموغرافيا المؤثرة في التنمية المستدامة . فالسكان في المكان انعكاس للتنمية المستدامة، إذ المناطق ذات التوزيع السكاني الكثيف تحظى بتنمية مستدامة. إن التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة التي تسعى إليها حضرموت لدخول مجتمع الألفية الثالثة يشكل التوزيع السكاني رافعة لها، خصوصاً وأن حضرموت تتمتع بتقسيمات طبيعية ، تحوي موارد طبيعية وبشرية متعددة. هذا البحث الذي يأتي ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الرابع عن الاتجاهات الحديثة والعلوم الإنسانية وتحقيق الاستدامة – العلوم الجغرافية والتنمية المستدامة – سيتتبع بالشرح والتحليل أنماط التوزيع الجغرافي للسكان في حضرموت ، مبيناً أهميتها في رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس أقاليم تنموية متكاملة تحقق الاستدامة .

كلمات مفتاحية : حضرموت . توزيع السكان، تنمية مستدامة. أقاليم.

المقدمة :

ووظيفتها، وعليه فإن علم الجغرافيا أحد العلوم التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في أي مكان جغرافي سواء كان دولة أو إقليم. تسعى حضرموت إلى تحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع مناطقها الجغرافية (أقاليمها) ، التي تتباين من حيث حجم مكونات عناصر التنمية ونوعيتها ، ونمط التوزيع المكاني للسكان. فحضرموت التي تعد من أهم محافظات الجمهورية اليمنية ، وتمتلك رصيذاً تاريخياً في صناعة التنمية ليست المحلية فحسب بل الدولية، وتعد من أقاليم الوفرة في مكونات التنمية كماً ونوعاً، تعاني من إشكالية تنموية .

وتأسيساً على ما تقدم فإن التنمية المستدامة التي تسعى إليها حضرموت أحد مداخلها الرئيسة هو إعادة التقسيم الإداري وفقاً والمكونات المكانية للتنمية، وعليه فإن دراسة التوزيع الجغرافي للسكان في حضرموت تمثل خطوة مهمة بل ضرورية على طريق إعادة رسم خطط التنمية بمعايير تتلاءم واحتياجات السكان في المكان من خدمات وفرص عمل.

حظي التوزيع الجغرافي للسكان باهتمام الباحثين والمخططين التنمويين ؛ لأنه من أهم عناصر الديموغرافيا المؤثرة في التنمية المستدامة . فالسكان في المكان انعكاسٌ للتنمية ، والمناطق ذات التوزيع السكاني الكثيف تحظى بتنمية مستدامة.

إن التنمية المستدامة كما تعرفها لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها . وهذه الصيرورة التنموية تتطلب نظاماً متكاملاً ومتربطاً ، يتضمن مجموعة من العمليات والأنشطة الديموغرافية المتصلة والمتداخلة، وهذا يمكن إيجاده عند الأخذ بالتوزيع السكاني .

إن قضية التنمية المستدامة هي جزء من قضية التوزيع الجغرافي للسكان، والعكس صحيح، وتدخلان معاً في إطار نشاطات المجتمع البشري المختلفة في المكان ، وهو المجال الذي تتطور فيه مهام الجغرافيا

* أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث: حددت مشكلة البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما نمط التوزيع الجغرافي للسكان في حضرموت؟
- ما أثر التوزيع الجغرافي للسكان في التنمية المستدامة؟

- ما مستقبل التنمية المستدامة في ظل نمط التوزيع السكاني الحالي؟

أهداف البحث: يرمي البحث إلى:

- توضيح أنماط التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في التنمية المستدامة.
- بيان أثر التوزيع المكاني للسكان في التنمية المستدامة.
- وضع تصور للتقسيم الإداري يأخذ بالبعد المكاني للسكان، والمواءمة بين نمط التوزيع المكاني للسكان ومكونات التنمية وتحقيق الاستدامة.

حدود البحث: الحدود المكانية تتمثل في المنطقة الجغرافية التي تُجرى فيها الدراسة ، وقد انحصر المجال في محافظة حضرموت. أما الحدود الزمنية فتتمثل في عام 2019م.

مصادر البحث وأدواته : لتنفيذ البحث تم الاعتماد على البيانات السكانية ، منها ما هو في شكل تعدادات، أو تقديرات ، وكذلك النشرات والتقارير الصادرة من جهات رسمية ، بالإضافة إلى البحوث والدراسات التي تناولت سكان حضرموت.

أما بالنسبة لعرض البيانات وتحليلها فقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية والمقاييس. منها النسب المئوية ، والمتوسطات ، والأشكال البيانية ، كما استخدمت تقنية نظم المعلومات الجغرافية في صناعة الخرائط.

منهج الدراسة: تحقيقاً للأهداف المرجوة التي وضعت واتساقاً مع الإطار المرجعي للبحث اعتمد الباحث في مرحلة أولى من البحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي أو التطوري الذي يسمح بتتبع الظاهرة ، كما

استخدم المنهج الاستقرائي ، والمنهج الاستنباطي ؛ إذ يتوقع الباحث أنها تمكن من عرض الظاهرة وتحليلها. **التقسيمات الجغرافية الطبيعية في حضرموت كعنصر للتنمية المستدامة:**

بادئ ذي بدء ينبغي التوضيح أن جوهر الدراسة الجغرافية هو دراسة المكان من حيث خصائصه وعلاقاته بغيره من الظواهر الجغرافية، لاسيما الظاهرة السكانية ، وذلك في ضوء تعريف الجغرافية بأنها علم المكان. يصبح توزيع السكان وأعدادهم وكثافتهم إحدى الظواهر الجغرافية التي يتشكل منها المكان، على ضوء ما يحمله هذا المكان من خصائص وعلاقات نشطة أو ضعيفة تكشف عن واقع التوزيع الجغرافي للسكان وتأثيره في التنمية، لهذا من الضرورة بمكان أن تكون البداية من التقسيمات الطبيعية لحضرموت وحجم السكان ونموهم .

الأقسام التضاريسية في حضرموت: تقسم حضرموت طبيعياً إلى أربع مناطق تضاريسية ، هي: أولاً ؛ السهل الساحلي، وثانياً ؛ المرتفعات الجبلية والهضاب، وثالثاً ؛ وادي حضرموت وفروعه، ورابعاً ؛ صحراء حضرموت. وتشكل تلك الأقسام التضاريسية وحدة جغرافية طبيعية مترابطة، النقطة المركزية لها هضبة حضرموت الجنوبية ؛ حيث تشكل خط تقسيم المياه بين الأودية المتجهة إلى ساحل حضرموت، وتلك المتجهة نحو وادي حضرموت والصحراء (شكل رقم 1) ، ورغم وحدتها الجغرافية، فهي تتأبين من حيث مواردها الطبيعية والبشرية، وهذه ميزة جغرافية إيجابية للتخطيط التنموي المستدام.

سكان حضرموت : مورد بشري مستدام

حجم السكان ومعدل نموهم: تتعرض المجتمعات السكانية لحركة دائمة أما راسية أو أفقية، فالحركة الراسية يبرز أثرها في زيادة حجم السكان أو انخفاضه

، أما الحركة الأفقية فتؤدي إلى التباين المكاني للسكان. ويتعرض مجتمع حضر موت لتلك الحركات الديموغرافية (المواليد والوفيات ، والهجرة) ، وتمتد تلك الحركات المهمين بقضايا السكان والتنمية بمؤشرات

تبنى عليها خطط التنمية المستدامة . ويمكن توضيح تطور سكان حضر موت من خلال التعدادات السكانية والمسوح والتقديرات والرسوم كما في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، نجد أن:

جدول رقم (1) يوضح تطور سكان حضر موت خلال المدة 1886 - 2012م

السنة	عدد السكان	الزيادة المطلقة	نسبة الزيادة	معدل النمو السنوي
1965	470,000	35,000	5,0	1,1
1973	491304 (2)	83137	20.4	1.3
1988	537,095 (3)	211847	43.1	2.4
1994	718,008 (4)	180,913	2.1	4.33
2004	1,019,807 (5)	301799	42.0	3.9
2005	1,060,442	40635	3.9	3,8
2006	1,093,315	986873	3.1	3.1
2007	1,127,208	33893	3.1	3.1
2008	1,162,151	34943	3.1	3.1
2009	1,211,629	49478	4,3	3.1
2010	1,252,354	40725	3,4	3.1
2015م	1,408,000	155,646	12,4	3,1
2025م	1,810000	402,000	22,2	2,6

المصدر: (1) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : باحاج عبد الله سعيد (بدون تاريخ) . حضر موت ارضها وشعبها كتاب غير منشور ص256 -2 الشيعي محمد علي ، دراسات في التنمية الإقليمية ومشاكلها . دار القلم بيروت، 1972م ص 114 -3 ج. ي. د. ش. الجهاز المركزي للإحصاء عدن. 1973م ص 21 (3) ج. ي. د. ش. الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 1988. ص22. (4) ج. ي. وزارة التخطيط والتنمية . الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضر موت 1994م ص 103. (5). مكتب الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضر موت، 2004م ص 4 .

- في أول تعداد سكاني عام 1973م اقترب سكان حضر موت من نصف مليون نسمة عندما بلغ 491,304 نسمة. أما في عام 1988 فوصل إلى حوالي 537,095 نسمة ، وفي عام 1994م بلغ 718008 نسمة ، وحسب تعداد سنة 2004م وصل إلى 1,019,807 نسمة ، وحسب تقديرات 2015م وصل سكان حضر موت (1252354) نسمة بزيادة

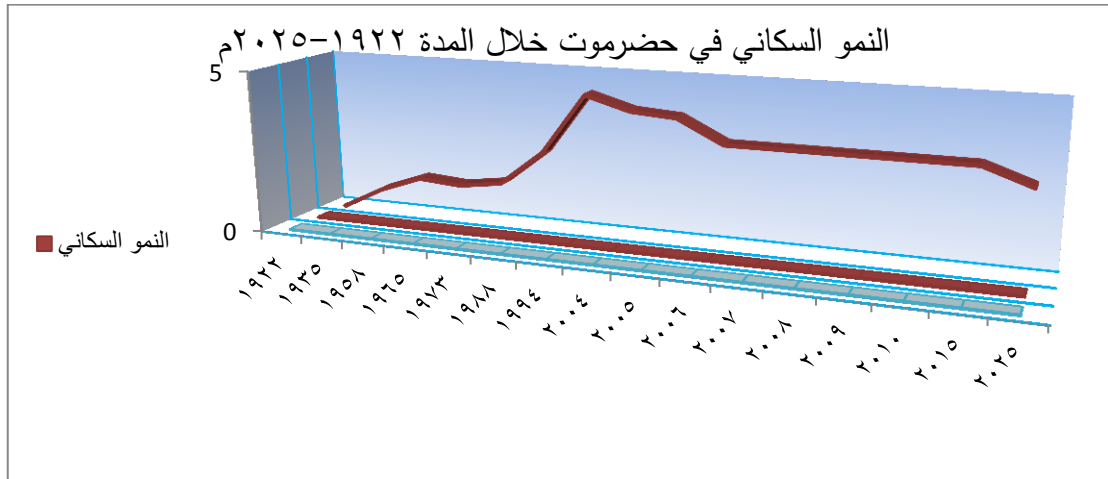
مطلقة (155,646) ونسبة (12,4%)، ويتوقع أن يصل حجم السكان إلى حوالي (2,000,000) نسمة عام 2025م .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الزيادة في حجم السكان تؤدي إلى زيادة في جميع السمات الديموغرافية، والمحصلة النهائية زيادة حجم الموارد البشرية في المناطق الجغرافية ، وهذا يتطلب برامج تنموية لتدريب

أما المرحلة الثانية ؛ التي بدأت سنة 1994م ومازالت حتى الوقت الحاضر فحدث فيها انفجار سكاني، وتراجعت التنمية البشرية والمستدامة، وبلغ معدل النمو السكاني أعلى معدلاته (4,3%) ، وحدث بفعل عاملين: الأول ؛ ارتفاع معدل المواليد كنتيجة ارتفاع خصوبة المرأة، والعامل الثاني ؛ الهجرة الوافدة من المحافظات الشمالية ومن القرن الأفريقي ، فقد استقبلت حضرموت أكثر من 300 ألف وافد ، ومعظم الوافدين يتركزون في المدن الرئيسة ، مما أوجد خللاً في نمط التوزيع المكاني للسكان ؛ لتركزهم في المدن ، وقد ترتب عليه أثر سلبي في التنمية المستدامة لكل من الحضر والريف .

والتأهيل الموارد البشرية، لكي تتمكن من استثمار الموارد الطبيعية لإحداث تنمية مستدامة.

النمو السكاني : يعد من أبرز الظواهر الديموغرافية في العصر الحديث؛ إذ يمثل تحدياً للتنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية ومنها حضرموت. تظهر بيانات النمو السكاني وجود مرحلتين للنمو السكاني : المرحلة الأولى ؛ قبل عام 1988 ، وشهدت نمواً سكانياً منخفضاً ، وهذا الوضع الديموغرافي يتماثل والتنمية البطيئة بالإضافة إلى الهجرة الخارجية، كما تميزت المرحلة بوجود تناغم بين نمط التوزيع السكاني والتنمية في الريف والحضر .



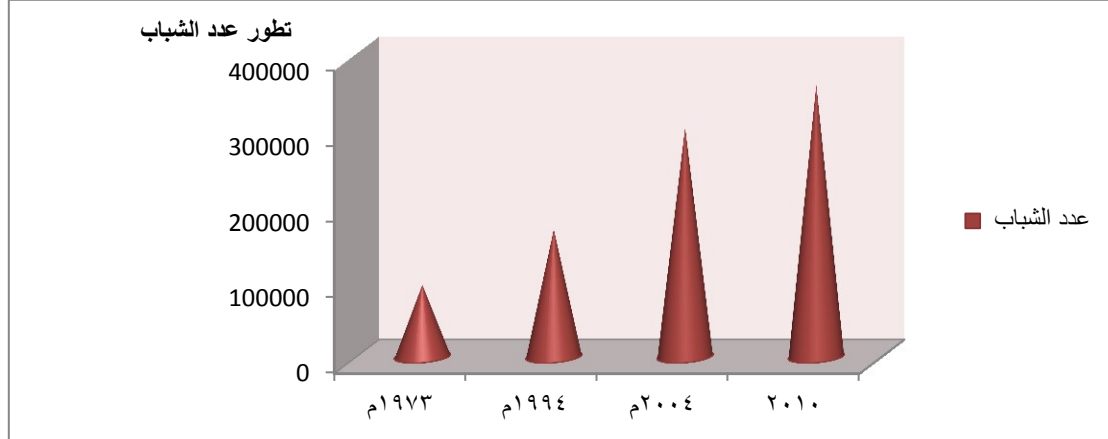
الذكور (742000) بنسبة 52,7%، أما الإناث فبلغ عددهن (666000) بأهمية نسبية 47,3% من إجمالي السكان ، أما نسبة النوع 111 ذكر لكل مائة أنثى .

الشباب : يشمل الشباب الفئة العمرية (15-29عاماً) ذكوراً وإناثاً ، وهم أهم ثروات حضرموت. والشباب في تزايد مستمر، وتعكس بيانات الجدول (2) والشكل (2) حجم الشباب.

التركيب العمري النوعي: حسب تقديرات 2015م بلغ حجم الفئة العمرية دون سن الخامسة عشرة (0 - 14 سنة) (582180) ، مشكلين 41,4% من إجمالي الفئات العمرية ، بوزن نسبي من إجمالي العام للسكان ، أما النشيطون اقتصادياً الفئة العمرية (15- 69 سنة) فعددهم (797411) مشكلين 56,8% من حجم السكان أما كبار السن (70 سنة وما فوق) فبلغ عددهم (28409) بوزن نسبي 2% من إجمالي العام للسكان . أما التركيب النوعي فقد بلغ عدد

العام	1973	1994	2004	2010م
عدد الشباب	94938	168322	303031	359287
إجمالي الشباب من عدد السكان	%19,3	%23,4	%29,7	%28,7

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تعداد السكان للأعوام 1973م، 1994م، 2004م، 2010م



أنماط التوزيع السكاني في حضرموت:

إن مسألة التوزيع الجغرافي للسكان في حضرموت ليس من السكان في مكان جغرافي معين بقدر ما هو تحليل لنمط ذلك التوزيع المكاني وعلاقته بالتنمية المكانية وأنماط التوزيع الجغرافي للسكان في حضرموت هي:

توزيع السكان حسب الأقاليم الطبيعية : كما تمت الإشارة إليه سلفاً ؛ حيث تقسم حضرموت على أربعة أقسام تضاريسية ، ويتباين التوزيع السكاني حسب هذه الأقاليم كما في الجدول(3):

فبينما كان عددهم 94938 عام 1973م ارتفع إلى 168,322 خلال عام 1994م ، واستمر شباب حضرموت في التزايد إلى أن وصل 303031 عام 2004م ، وحسب تقديرات 2010م وصل العدد 359287 . وبشكل عام فإن الشباب قوة العمل مما يعطي مؤشراً على القوة الإنتاجية للمجتمع . وهذا يتطلب تخطيطاً أمثل للقوة البشرية ، يؤدي الى دمج الشباب في المكون التنموي المستدام.

القسم الطبيعي	السهل الساحلي	المرتفعات الجبلية والهضاب	وادي حضرموت	صحراء حضرموت
حجم السكان	552025	108769	608424	24912
النسبة %	42,7	8,4	47	1,9

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات : كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010م .

وسيول وعيون وينابيع وتربة ومناخ ، فأوجدوا استدامة زراعية، على إثرها حقق وادي حضرموت اكتفاءً ذاتياً في منتجات التمور والخضار والأعلاف ، كما أن هناك شبه اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل ، منها الحبوب الغذائية ، لاسيما القمح والذرة البيضاء. إن

- يأتي وادي حضرموت في مقدمة الأقاليم الطبيعية لحجم السكان، حيث استقطب نحو 47% ، ويأخذ التوزيع أشكالاً متعددة ، منها الكثلي والمبعثر، وقد ارتبط التوزيع المكاني بالتنمية الزراعية ، فقد استثمر السكان في المكان الموارد الطبيعية من مياه أمطار

الاستدامة الزراعية في حضرموت تتراجع بسبب شحة الموارد المائية ، وانجراف التربة وتعريتها ، وضعف تنمية الموارد البشرية الزراعية.

- جاء السهل الساحلي في المرتبة الثانية بأهمية نسبوية 42,7% من إجمالي السكان، ونمط التوزيع يأخذ الشكل الشريطي في امتداده مع السهل الساحلي، أو في الأودية العمودية على السهل. وقد حدد نمط التوزيع المكاني الموارد الطبيعية، فالمنطقة الساحلية تطل على بحر مفتوح على المحيط الهندي ، الذي يتميز بتنوع موارده البحرية والشاطئية. وتأتي الموارد السمكية من حيث الكم والنوع في مقدمة الموارد ؛ حيث تم حصر أكثر من 60 نوعاً ، ولم تستثمر إلا أصناف قليلة، منها أسماك التونة للاستهلاك المحلي والتصنيع. أما الموارد الشاطئية فتتمثل في الموانئ والمرافئ التي شكلت نقطة وصل بين حضرموت والعالم في التجارة. أما المنطقة الداخلية من السهل الساحلي فقد كان للزراعة الدور الرئيس في استقرار السكان ؛ حيث تسود زراعة الخضار والفواكه والتبغ وأشجار النخيل.

وهناك أخطار تهدد استدامة موارد الإقليم الساحلي، منها الصيد العشوائي للأسماك ، والتعدي على الشواطئ، وانجراف التربة الزراعية ، ونضوب الموارد المائية وتملحها.

المنطقة الثالثة للتوزيع الطبيعي للسكان المرتفعات الجبلية ، والهضاب ، وتتمثل في هضبة حضرموت

الجنوبية ، وهضبة حضرموت الشمالية، وشكل التوزيع مبعثر، وقد ارتبط بالتنمية المكانية للموارد الطبيعية من مياه الأمطار ، والتربة الطميية ، والمراعي الطبيعية ؛ حيث تنتشر الزراعة البعلية للحبوب ، كما تربي الحيوانات ، وتشكل المخزون الرئيس لإنتاج حيوانات اللحوم في حضرموت. ورغم ندرة السكان فإن موارده الطبيعية الكامنة تجعل منه إقليماً تنموياً واعداً إذا تم حماية موارد المائية الجوفية من تلوث إعادة حقن المياه المستخرجة مع النفط .

المنطقة الأخيرة للتوزيع السكاني حسب الأقاليم الطبيعية المنطقة الصحراوية، وعدد السكان في هذا الإقليم محدود، وهم يجمعون بين التجول وشبه الاستقرار ، وتجمعاتهم تأخذ شكل القرى الصغيرة، وأهم موارده المياه الجوفية ، والحيوانات البرية، والرمال ، وموقع الجوار لأهم مناطق اقتصادية، المملكة العربية السعودية ، والأمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان. وتتعرض الحيوانات البرية للصيد الجائر مما يهدد استدامتها.

ثانياً: توزيع السكان حسب الأقسام الإدارية : يتوزع السكان في هذا النمط حسب الأقسام الإدارية على النحو الآتي:

التوزيع السكاني حسب الإقليمين الإداريين : يتمثل في إقليم ساحل حضرموت ، وإقليم وادي حضرموت والصحراء كما في الجدول (4) نجد أن:

الإقليم الإداري	ساحل حضرموت	وادي حضرموت والصحراء	إجمالي سكان حضرموت
حجم السكان	660794	633154	1293948
النسبة %	51,1%	48,9%	100%

بمكان إظهار هذا النمط من التوزيع السكاني من خلال عدة مقاييس تعطي مؤشرات لنمط التوزيع وعلاقته بالتنمية وهي:

توزيع السكان حسب المديرية: يتوزع سكان حضرموت على 28 مديرية، وهذا التقسيم الإداري الرئيس في التخطيط التنموي، لهذا فإن من الأهمية

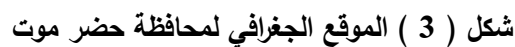
التوزيع العددي والنسبي حسب المديريات : يقصد بالتوزيع العددي للسكان عدد من هم موجودون من السكان في كل ناحية من نواحي منطقة الدراسة. أما توزيعه النسبي فيوضح نسبة ما تمثله كل وحدة مساحية من جملة سكان منطقة الدراسة ، وهذه لها أثر في التنمية. ومن خلال بيانات سكان حضرموت خلال المدة (1973 - 2010م) ، ومن تحليل الجدول رقم (5) والشكل (3) يتبين الآتي:

جدول التوزيع النسبي والعددي لسكان حضرموت خلال الأعوام

1973م ، 1994م ، 2004م ، 2010م

المديرية	1973		1994		2004		2010	
	عدد السكان	النسبة%	عدد السكان	النسبة%	عدد السكان	النسبة%	عدد السكان	النسبة%
المكلا	53895	11.0	92478	17,5	192635	18,9	259411	20,7
أرياف المكلا	**	--	22078	4,1	16748	1,6	21561	1,7
الشحر	31716	6.5	40160	4,5	78482	7,6	100748	8,0
غيل باوزير	25656	5,2	43135	8,3	48831	4,5	63036	5,0
الديس الشرقية	18671	3,8	38905	7,2	23092	2,3	29733	2,4
غيل بن يمين	10413	2,1	23206	4,3	32120	3,2	45091	3,6
الريدة و قصيعر	19596	4,0	31927	5,9	45180	4,4	56348	4,5
حجر	11716	2,4	20153	3,8	25566	2,5	29656	2,4
دوعن	7825	1,6	13346	2,5	43836	4,3	45276	3,6
بيعث	3898	0,8	10335	1,9	9862	1,0	12158	1,0
الضليعة	14085	2,9	14182	2,6	18678	1,8	21864	1,7
بروم ميفع	13023	2,7	20717	3,9	17327	1,7	21188	1,7
سيئون	43237	8,8	76788	14,3	110409	10,8	133377	10,7
رمه	14414	2,9	1312	0,2	6357	0,6	7017	0,6
شباب	28061	5,7	39266	7,3	48829	4,8	58987	4,7
تريم	42906	8,7	68917	12,8	103617	10,2	127174	10,2
القطن	26055	5,3	35936	6,7	66357	6,5	79298	6,3
وادي العين حورة	21086	4,3	20880	3,9	28474	2,8	34598	2,8
السوم	5074	1,0	8654	1,6	12666	1,2	15962	1,3
ساه	9963	2,0	17513	3,3	27146	2,7	15962	1,3

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على .. 1- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجهاز المركزي للإحصاء عدن، 1973 ص 21 .
(3) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 1988 ص 22 . (4) الجمهورية اليمنية . وزارة التخطيط والتنمية . الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت 1994، ص 103 .. (5). مكتب الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت . 2004. ص 4 -6 الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ،كتاب الإحصاء السنوي ،2011م، ص.38
* لا توجد بيانات ** مديرية أرياف المكلا لم تكن ضمن التقسيم الإداري استحدثت في عام 2000م.



- هناك ثلاثة أنماط للتوزيع المكاني حسب المديرية لها تأثيرات تنموية على النحو الآتي:

أولاً: مديريات المراكز الحضرية ، وتشمل كلاً من: مديريات مدينة المكلا ، سيئون ، تريم ، الشحر ، القطن ، شبام ، غيل باوزير ، وقد استقطبت في سبعينيات القرن الماضي 51,2% من إجمالي السكان، ارتفعت عملية الاستقطاب إلى 71,4% عام 1994م ، لكن أهميتها النسبية في عملية الاستقطاب

ثالثاً: مديريات البادية ، وهي تلك الواقعة في الصحراء ، وتشمل كلاً من : مديريات العبر ، حجر الصيعر ، رماه ، زمخ ومنوخ، ثمود ، قف العوامر. وقد بلغ وزنها النسبي 6,1% من إجمالي نمط التوزيع المكاني للسكان عام 1973م ، أما في عام 1994م فانخفضت الأهمية النسبية إلى 3% ، أما في الأعوام 2004م و2010م فشكّلت 26% من نمط التوزيع المكاني ، وقد حدده: أولاً: موقعها الجغرافي ؛ حيث تقع في صحراء الربع الخالي وهي صحراء جافة، وثانياً: الإهمال التتموي ، فالمديريات تقع على هامش التنمية المكانية.

التغير في التوزيع النسبي للسكان : من المؤشرات الدالة على التنمية المكانية درجة التغير النسبي للسكان، ومن تحليل الجدول رقم (6) والشكل (4) تتضح الآتي:

جدول رقم (6) يوضح درجة التغير النسبي لسكان مديريات حضرموت خلال المدة

1973م - 2010م

المديرية	الترتيب عام 1973	الترتيب عام 1994م	تغيير الترتيب بين العامين	الترتيب عام 2004	الترتيب عام 2010	تغيير الترتيب بين العامين
المكلا	1	1	صفر	1	1	صفر
أرياف المكلا	20	11	9 +	19	14	5 +
الشحر	5	9	4 -	4	4	صفر
غيل باوزير	7	4	3+	7	6	1 +
الديس الشرقية	11	12	1-	14	13	1 +
غيل بن يمين	17	10	7+	10	9	1 +
الريدة و قصيعر	10	8	2+	8	8	صفر
حجر	15	14	1+	13	12	1 +
دوعن	19	19	صفر	9	10	1 -
يبعث	24	21	3+	21	21	صفر
الضليعة	13	17	4 -	17	15	2 +
بروم ميفع	14	13	1+	18	16	2 +

صفر	2	2	صفر	2	2	سيئون
1 +	23	24	16 -	28	12	رماء
1 -	7	6	صفر	5	5	شباب
صفر	3	3	صفر	3	3	تريم
صفر	5	5	1-	7	6	القطن
صفر	11	11	3-	12	9	وادي العين حورة
صفر	20	20	1 +	22	23	السوم
7 -	19	12	2 +	16	18	ساح
1 -	17	16	1 -	17	16	حريضة
3 -	18	15	7 -	15	8	عمد
صفر	22	22	2 +	20	22	رخية
1 +	24	25	3 +	24	27	حجر الصيعر
2 -	25	23	1 +	25	26	العبر
صفر	26	26	1 +	27	28	زمخ ومنوخ
1 -	28	27	5 -	26	21	قف العوامر
صفر	28	28	2 +	23	25	ثمود

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، عدن، 1973 ص 21 .

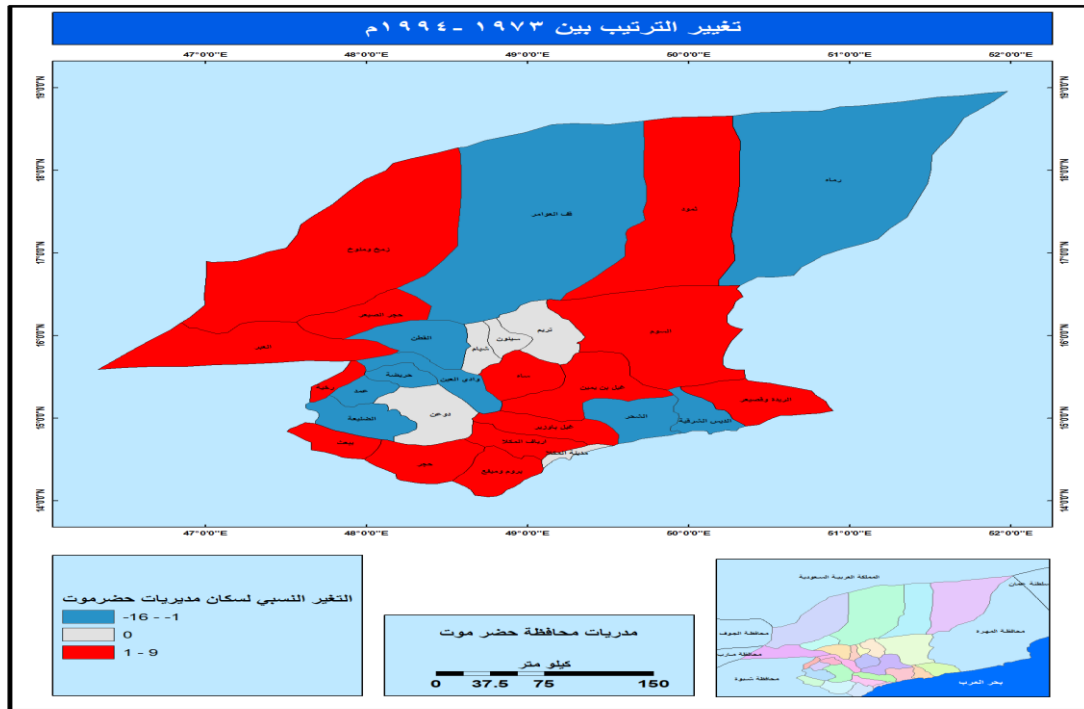
2- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي عدن ، 1988 ص 22 .

3- الجمهورية اليمنية . وزارة التخطيط والتنمية . الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت 1994. ص 103..

4 .الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت مكتب الجهاز المركزي للإحصاء المكلا . 2004. ص 4

5- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2011م ، ص 38.

أولاً: التغير النسبي للتوزيع للسكان خلال المدة
 1973م - 1994م : من الجدول والشكل يتبين:
 شكل رقم (4) التوزيع النسبي للسكان خلال المدة من
 1973- 1994م.



الشرقية، الضليعة، حريضة، عمد، قف العوامر. وهذا يعود إلى الهجرة النازحة بسبب ضيق أفق العيش فيهما لضعف التنمية المكانية.

ثانياً: التغير النسبي للسكان خلال المدة : 2004-2010م: من الجدول (6) والشكل (5) فإن ملامح التغير السكاني في حضرموت على النحو الآتي:

- مديريات لم تشهد أي تغير في نمط توزيعها المكاني في مرتبة حجم سكانها ، وتشمل كلاً من مديريات المكلا ، الشحر، الريدة وقصيعر، بيعث، سيئون ، تريم ، القطن، وادي العين، السوم ، رخية ، زمخ ومنوخ، ثمود ، وقد بلغت أهميتها النسبية 42,9% من إجمالي مديريات حضرموت.

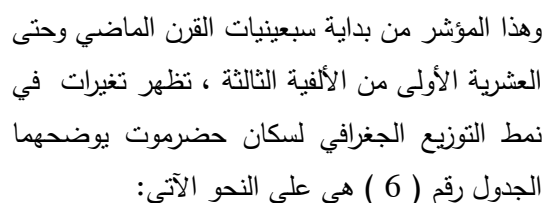
- مديريات تغير ترتيبها السكاني إيجابياً ، وتشمل مديريات: أرياف المكلا، غيل باوزير، الديس الشرقية، غيل بن يمين ، حجر، الضليعة، بروم ميفع ، رماء، حجر الصيعر ، وبلغ وزنها النسبي 32,1% من إجمالي المديريات.

- مديريات لم تشهد أي تغير في نمط التوزيع النسبي، يتجلى ذلك من ترتيب حجمها السكاني عام 1994م، فقد ظلت في المرتبة نفسها التي كانت تشغلها عام 1973م، وتشمل مديريات مدينة المكلا، ومديرية سيئون ، تريم ، شبام ،والموجهات الجغرافية التي صنعت هذا النمط التوزيعي الاهتمام النسبي بالتنمية ، فهي عواصم أو مناطق حضرية أو عواصم أو مدن تاريخية.

- مديريات حدث فيها تغير في نمط توزيعها المكاني، فتغير ترتيبها إيجابياً ، وتشمل كلاً من مديريات إرياف المكلا ، غيل باوزير، غيل بن يمين ، الريدة وقصيعر ، حجر ، بيعث ، بروم ميفع، السوم ، ساه ، رخية ، حجر الصيعر ، العبر، زمخ ومنوخ ، ثمود. وقد أوجد هذا النمط الهجرة الوافدة ، فقد شهدت هذه المديريات هجرة وافدة من محافظات الشمال في شكل عمال بناء وفي شركات النفط.

- مديريات تغير نمط توزيعها المكاني سلباً ، وتشمل مديريات الشحر، القطن، حورة وادي العين، الديس

الإيجابي، وقد حددت تلك الملامح مجموعة من الموجهات الجغرافية ، منها ضعف التنمية وما نتج عنه من تردي الأوضاع المعيشية، فقد تراجعت الهجرة من الريف إلى المدينة أو الهجرة الوافدة إلى حضرموت من محافظات الجمهورية والقرن الإفريقي.



نسبة التركيز السكاني في حضرموت : ترتبط بدراسة توزيع السكان في حضرموت نمط التركيز السكاني، الذي يعد من أهم المؤشرات للتعرف على نمط توزيع السكان والبعد التنموي . ومن تتبع توزيع السكان وفقًا

جدول (7) يبين طريقة حساب التركز السكاني في حضرموت للأعوام 1973-2010م

النسبة المئوية للسكان								النسبة المئوية من المساحة الكلية	المديرية
2010 م		2004م		1994م		1973م			
الفرق الموجب س - ص	% من السكان	الفرق الموجب س- ص	% من السكان	الفرق الموجب س- ص	% من السكان	الفرق الموجب س- ص	% من السكان		
19,7	20,7	16,9-	18,9	16,5-	17,5	9.98-	11,0	1,02	المكلا
1,2-	1,7	1,1-	1,6	3,6-	4,1	1,1	1,6	0,5	أرياف المكلا
6,8-	8,0	6,4-	7,6	3.3-	4,5	5,3-	6.5	1,2	الشحر
3,7-	5,0	3,2-	4,5	7-	8,3	3,9-	5,2	1,3	غيل باوزير
1,2-	2,4	1,1-	2,3	6-	7,2	2,6-	3,8	1,2	الديس الشرقية
1,2-	3,6	0,8-	3,2	1,9-	4,3	0,3	2,1	2,4	غيل بن يمين
2,7	4,5	2,6-	4,4	4,1-	5,9	2,2-	4,0	1,8	الريدة و قصيعر
1,4-	2,4	1,5-	2,5	2,8-	3,8	1,4-	2,4	1,0	حجر
2,6-	3,6	3,3-	4,3	1,5-	2,5	0,6-	1,6	1,0	دوعن
0,3	1,0	0,3	1.0	0,6-	1,9	0,5	0,8	1,3	يبعث
1,1-	1,7	1,2-	1,8	2-	2,6	2,3-	2,9	0,6	الضليعة
0,5-	1,7	0,5-	1,7	7,1-	3,9	2,5-	2,7	1,2	بروم ميفع
10,3-	10,7	10,4-	10,8	13,9-	14,3	8,4-	8,8	0,4	سيئون
13,1	0,6	13,1	0,6	13,5-	0,2	10,8	2,9	13,7	رماه
4,6-	4,7	4,7-	4,8	7,2-	7,3	5,6-	5,7	0,06	شباب
13,8	10,2	13,8	10,2	2,2	12,8	7,2	8,7	15,0	تريم
6,-	6,3	6,2-	6,5	6,4-	6,7	5-	5,3	0,3	القطن
1-	2,8	1-	2,8	2,1-	3,9	2,5-	4,3	1,8	وادي العين حورة
5,1	1,3	5,2	1,2	4,4	1,6	5,4	1,0	6,4	السوم
0,1-	1,3	1,4-	2,7	2-	3,3	0,7	2,0	1,3	ساه
1,1-	1,7	1,2-	1,8	2,5-	3,1	1,7-	2,3	0,6	حريضة
1,3-	1,7	1,6-	2,0	3,3-	3,7	4,4	4,8	0,4	عمد
0,4-	0,8	0,3-	0,9	0,8-	2,0	0,2-	1,4	1,2	رخية
1,7-	0,3	1,6-	0,4	1,6	0,4	1,8	0,2	2,0	حجر الصيعر
3,7	0,3	3,4	0,6	3.6	0,4	3,6	0,4	4,0	العبر
13,1	0,3	13,2	0,2	13,3	0,2	13,2	0,2	13,4	زمخ ومنوخ

قف العوامر	15,9	1,7	14,2	0,3	15,6	0,2	15,7	0,2	15,7
ثمود	8,4	0,7	7,7	1,5	6,9	0,2	8,2	0,4	8,0
الإجمالي	100	100	121,2	100	155,6	100	139	100	141
نسبة التركيز السكاني	60,05	77,8	69,95	70,5					

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على : 1- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . الجهاز المركزي للإحصاء عدن، 1973 ص 21 .
2- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي، عدن . 1988 ص22 . 3- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت 1994. ص103 .. 4- الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت ، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت ، المكلا . 2004 . ص4 -6 الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2011م ، ص38 .
* لا توجد بيانات :
تم حساب نسبة التركيز بالصيغة الآتية:
نسبة التركيز = $\frac{1}{2} (س - ص) = 120,1 \div 2 = 60,05$

الرئيسية، وهذا يتطلب إعادة تخطيط التنمية المستدامة، بحيث يكون الريف هدفاً من أهدافها الرئيسية، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية اليد العاملة في الزراعة ، ووقف هجرتها سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية ، وتحقيق أمن غذائي ، وهو هدف تسعى إليه حضرموت.

منحنى لورنس : يعد من المقاييس المهمة لإظهار مدى التباين أو التساوي في توزيع السكان، ويفيد هنا في تتبع شكل التوزيع ، وأثر التنمية في التوزيع والعكس، وتوضح الأشكال رقم (6) ورقم (7) نمط توزيع السكان حسب منحنى لورنس للأعوام 1973، 2010 م ، ومن تحليلهما يتبين الآتي :

- نمط لتوزيع في بداية سبعينيات القرن الماضي عدم التوزيع المثالي للسكان في حضرموت، حيث إن 10% من السكان يتوزعون على 60% من المساحة الكلية.

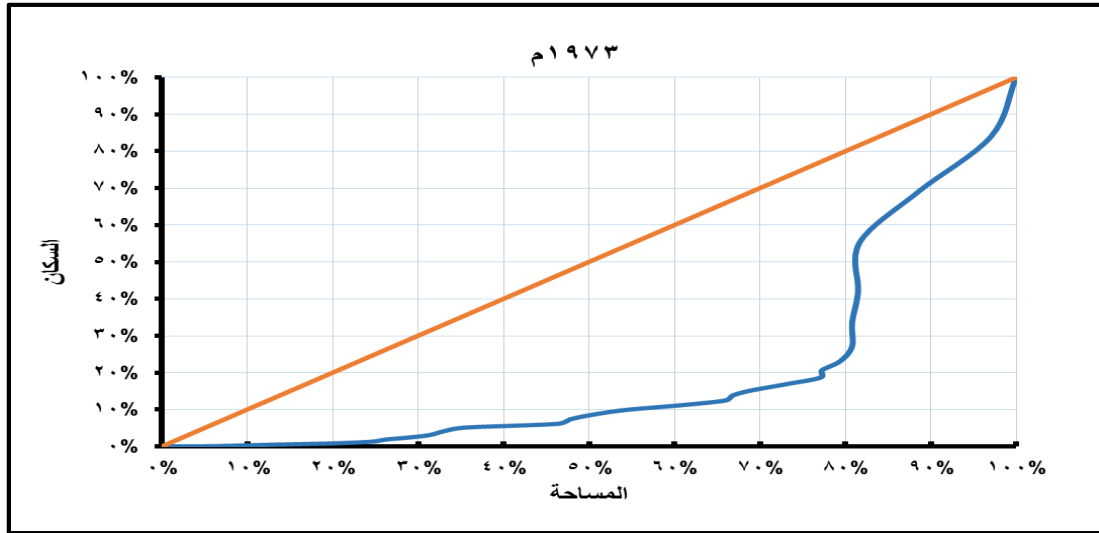
- في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة استمر نمط التوزيع غير المثالي حيث إن 20% من السكان، يتوزعون على 80% من المساحة .

وتأسيساً على ما تقدم فإن التوزيع الجغرافي لسكان حضرموت في نمطه المساحي هو التشتت السكاني وهذه ظاهرة صحية في تخطيط التنمية الريفية والحضرية.

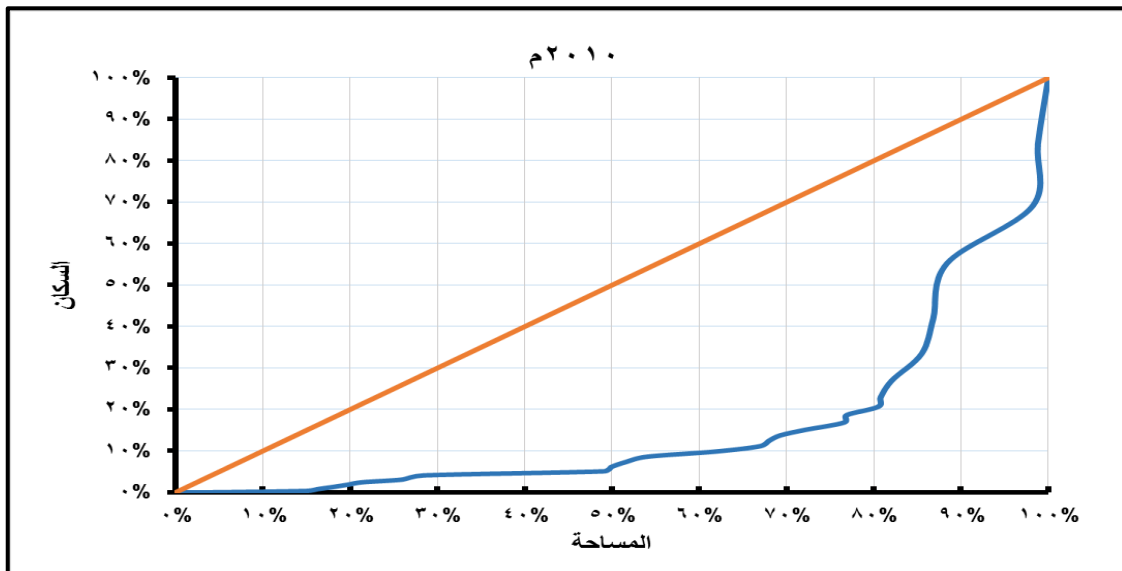
أولاً : إن مؤشر التركيز السكاني في حضرموت في بداية سبعينيات القرن الماضي بلغ 60,05%، ارتفع إلى 77.8 % عام 1994م ، أما في عام 2004م فتراجع المؤشر إلى 69,95 % ، ثم عاد إلى الارتفاع عام 2010م إلى 70,5 % م .

ثانياً: إن مؤشر التوزيع المكاني للسكان في حضرموت يتأرجح بين التشتت والميل نحو التركيز، وقد أوجد هذا النمط موجهين جغرافيين، الموجه الأول : كبر مساحة حضرموت ؛ حيث تبلغ مساحتها 191737 كم، أما الموجه الجغرافي الثاني: هيمنة النمط الريفي على المشهد العمراني، فقد بلغ عدد القرى في حضرموت نحو (4204) قرية ، في الوقت الذي بلغ فيه عدد المدن (27) مدينة ، منها (6) مدن رئيسة ، والباقي تمثل عواصم المديريات حسب التصنيف الإداري رغم أن مقومات المدينة لا تكتمل في بعضها.

وتأسيساً على ما تقدم فإن التشتت العمراني وسيادة ظاهرة الريف في حضرموت في ظل مساحة واسعة له فوائد تنموية لو استثمر في التنمية الزراعية والعمرانية والتخطيط الحضري السليم؛ لأنه يؤدي إلى الحد من هجرة سكان الريف، ومن ثم تخفيف الضغط على المدن، والحد من نمو العشوائيات ، وأزمة الفقر حول المدن



شكل (6) منحنى لورنس لسكان حضرموت لعام 1973



شكل (7) منحنى لورنس لسكان حضرموت 2010م

في هذه النمط من التوزيع، فالكثافات الحسابية بلغت (3,4 و 2,9 و 3,7 و 5,3 و 7,3) للأعوام 1973م، 1988، 1994م، 2004م، 2015م على التوالي. وتكشف هذه المؤشرات التغير في نمط التوزيع الكثافي لسكان حضرموت؛ حيث أخذت أعداد السكان ترتفع من سنة إلى أخرى على وحدة المساحة، فبينما كانت 3,4 نسمة في عام 1973م

التوزيع الكثافي لسكان حضرموت: تأتي الكثافة الحسابية في مقدمة أنماط الكثافات التي تبين عدد السكان في وحدة مساحة معينة، ورغم أنها لا تعطي صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد، فإنها تعطي مؤشرات حول حركة المؤشرات واتجاهها عن التنمية المكانية. ومن تتبع البيانات السكانية من عام 1973م إلى عام 2015م، يلاحظ أن هناك تغيراً

ارتفعت عام 2015م إلى 7,3 نسمة . وهذا مؤشر على أن سكان حضرموت يتجه نحو الاستقرار في المكان ، وهو عكس ما كان عليه قبل بداية عام 1973م ؛ حيث تميزت بالهجرة إلى جهات عدة في مناطق شرق أفريقيا ، وشرق آسيا وجنوبها ، بالإضافة إلى دول الخليج العربي، والمؤثر الآخر وجود هجرة وافدة إلى حضرموت . وهذا النمط من التوزيع الجغرافي للسكان يتطلب برامج تنموية منسجمة معه.

التقسيم الإداري للسكان والتنمية المكانية:

تسعى حضرموت إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ؛ لاستقرار السكان والحد من هجرتهم داخلياً وخارجياً. توجد في حضرموت الكثير من مقومات التنمية وفي المقابل وجود مشكلات تحد من التنمية ومن مقومات التنمية في حضرموت :

الأرض الزراعية: من أهم مكونات التنمية ؛ لأنها ترتبط بالتشغيل ، وإنتاج الغذاء ، ومن ثم استقرار السكان والحد من هجرتهم حسب بيانات إدارة الزراعة في حضرموت تقدر مساحة الأرض الزراعية 31537 هكتاراً، تم زراعة 26244 هكتاراً سنة 2001م ، أما في عام 2002م فبلغت المساحة المزروعة 34347 هكتاراً ، أما في الأعوام 2004 و 2005م فوصلت المساحة المزروعة 36937 و 44750 هكتاراً على التوالي وفي عام 2011م بلغت المساحة المزروعة 45158 هكتاراً.

المعادن: عنصر هام للتنمية الاقتصادية، ومن ثم استقرار السكان ، يأتي النفط في مقدمتها ، وتنتج حضرموت (274007777) برميلاً سنوياً، وأهم مناطق إنتاجه الطويلة والعوجا وكمال (7)، أما مناجم الذهب والنحاس في وادي مدن غرب المكلا. والجبس ينتشر في غيل باوزير ويوجد مصنع تم إنشاؤه سنة 1980 وطاقتة الإنتاجية 600طن سنوياً، أما الحجر الجيري توجد خاماته في شمال شرق المكلا ، وبالنسبة لرمال الشواطئ تنتشر على خط الساحل من بئر علي غرباً إلى سيحوت شرقاً.

الأسماك : تقع حضرموت على ساحل بحر العرب ، الذي يمتد من حدود محافظة شبوة في بئر علي إلى حدود محافظة المهرة في سيحوت، وتوجد في حضرموت أنواع كثيرة من الأسماك ، منها أسماك السطح ، وأسماك الأعماق ، والشروخ ، والجمبري، والحبار ، وغيرها من الأسماك، تقدر الأسماك التي تم اصطيادها في حضرموت عام 2010م 39951 ألف طن، أما في عام 2011م فبلغت 39914، وبالنظر إلى قيمتها المباعه نجدها متدنية للغاية ، فقد بلغت 8717 مليون ريال عام 2010م و 19957 مليون ريال عام 2011.

مشاريع التنمية حسب المديرية : وبالنظر إلى التنمية حسب المديرية يوضحها الجدول رقم (7)

ومنه يتبين:

عدد المشاريع الاستثمارية في حضرموت خلال الأعوام 2009-2010

المديرية	2009	2010	المديرية	2009	2010
المكلا	10	4	تريم	2	0
أرياف المكلا	0	0	القطن	0	0
الشحر	1	1	وادي العين حورة	2	0
غيل با وزير	3	3	السوم	0	0
الديس الشرقية	0	0	ساح	0	0

0	0	حريضة	0	0	غيل بن يمين
0	0	عمد	1	1	الريدة و قصيعر
0	0	رخية	0	0	حجر
0	0	حجر الصيعر	0	0	دوعن
0	2	العبر	0	0	يبعث
0	0	زمخ ومنوخ	0	0	الضليعة
0	0	قف العوامر	0	0	بروم ميفع
0	0	ثمود	0	1	سيئون
0	0	رماء	0	2	شباب
9	24	إجمالي المشاريع في مديريات حضرموت			
الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء الست=نوي ، عام 2011م					

الجمهورية اليمنية استقراراً نسبياً في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تم إصدار القوانين الاستثمارية ، وتم وضع الأسس لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، ولكن عام 1994م حدثت الحرب بين الشمال والجنوب مما نتج عنها انكماش في الاستثمار إلى عام 2015م، وقد أفرزت نتائج الحرب سيطرة القبيلة والعسكر على مقدرات الجمهورية اليمنية، ومنها حضرموت، مما عطل العمل بالقوانين ومن ضمنها الاستثمار، والجدول رقم (8) يوضح تطور الاستثمار في حضرموت.

هناك تدنٍ في المشاريع الاستثمارية في حضرموت، كما أنها تتراجع من عام لآخر، كما أن مشاريع التنمية تتركز في المدن، وهذا مؤشر على أن هناك معوقات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن تلك المعوقات: **ضعف الاستثمار** : لما كان الاستثمار وحجمه عاملاً مهماً وأساسياً للدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحديد الطلب على القوى العاملة، فإن الوقوف على هذه الجزئية أمر في غاية الأهمية، فقد شهدت الفترة من 1990م إلى عام 1994م توسعاً ملحوظاً في الاستثمار وهي الثلاث السنوات التي شهدت

الجدول رقم (8) يوضح مشاريع البرنامج الاستثماري في حضرموت

السنة	مخصص الاستثمار الف ريال	الاتفاق من المخصص مليون ريال	% الاستثمار المخصص
2003	18638,8	6928,4	73,1
2004	62250	12186,7	19,6
2005	8292448	7160582	86,3
2010	6418243	غير مبين	-
1011	1866898	غير مبين	-
المصدر: الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي ،2011م الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت، كتاب الإحصاء السنوي 2للاعوام 2003م، 2004 ، 2005			

خدمات الأمن العسكري للشركات : في البداية وجب التذكير بأنه لا يوجد في الدستور أو في القانون نص صريح يخصص إيرادات من مصدر معين أو نفقات معينة تحت مسمى الخدمة العسكرية أو الحماية، ورغم ذلك فإن المؤسسة العسكرية تقوم بعملية غير قانونية في السيطرة على مورد مالي ضخم يمكن أن يستثمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت. كما أن هذه الموارد المالية يمكن أن تسهم في تقليل الاقتراض الخارجي وإيجاد مواقع شغل. والمبالغ المقتطعة تحت مسمى النفقات النقدية الخاصة بخدمات الأمن العسكري يبينها الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) المبالغ السنوية النقدية من عائدات النفط للأمن العسكري

اسم الشركة	القطاع	المبلغ بالدولار	الفترة	الوحدة العسكرية
دي ان أو	23	18000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
دي ان أو	43	18000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
نكسن	51	54900	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
بترو مسيلة	14	300000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
توتال	10	120000	ربع سنوية	المنطقة العسكرية الشرقية
أوكسيد نتال	s1	53000	شهرياً	اللواء 19 مشاة
كالفالي	9	5000	شهرياً	اللواء 37 مدرع
الشركة اليمنية للغاز	بالحاف شبوة	772436	شهرياً	وزارة الدفاع
إجمالي المبالغ سنوياً		238,127,920 دولار امريكي		

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن (YEITI) التقرير الثالث ابريل 2014م

في سوء الإدارة أو غياب الإدارة الفاعلة التي تعمل على تنمية الموارد المالية ، وتسخرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفتح مواقع شغل وحل مشكلة هجرة القوى العاملة.

حماية ناقلات النفط: تعد من القنوات التي تتسرب منها عائدات النفط إلى القادة العسكريين ويوضح الجدول (9) الشركات التي تقوم بدفع إتاوات الحماية لنقل النفط من حقول الإنتاج إلى مراكز التصدير أو التكرير.

- يظهر الجدول انخفاض حجم الاستثمارات في حضرموت.

- هناك تباين كبير بين مخصص الاستثمار الفعلي وبين الإنفاق الاستثماري، وهذا يفسر عملياً ضعف إدارة الاستثمار، مما انعكس سلباً في التنمية.

مشاكل الاستثمار في حضرموت : من مشاكل التنمية في حضرموت قلة رأس المال، ولأن حضرموت منتجة للنفط ولديها رأس مال مهاجر من الناحية النظرية فإن هذا يشكل موارد مالية للتنمية، ولكن الواقع عكس ذلك ؛ حيث يتم تبديد عائدات حضرموت المالية من مواردها النفطية بعدة مسميات هي :

حجم الموارد المالية التي يسيطر عليها كبار القادة العسكريين من إيرادات النفط باسم الحماية الأمنية بلغت (238,127,920) دولارًا، وهذا يؤدي إلى تأثيرها سلبياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتعثر التنمية بسبب قلة رأس المال يعود إلى الجهات الرسمية ، التي لم تسيطر على الإيرادات ، وخاصة من الصناعات الاستخراجية النفطية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مشاكل القوى العاملة في الجمهورية عامة وفي حضرموت بشكل خاص هي

**جدول رقم (10) المبالغ النقدية التي تدفعها الشركات المنتجة للنفط
في حضرموت مقابل مرافقات ناقلات النفط الخام**

اسم الشركة	القطاع	المبلغ بالدولار	الفترة	الوحدة العسكرية
كالفالي	9	240000	شهرياً	اللواء 37 مدرع
كالفالي	9	1200000	شهرياً	اللواء 37 مدرع- ميكا المنطقة العسكرية الشرقية
OMW	S2	9989399	شهرياً	اللواء 21
OMW	S2	1080200	شهرياً	اللواء 23
OMW	S2	4320800	شهرياً	اللواء 107
إجمالي		16830399	شهرياً	سنويا 201964788

المصدر: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن (YEITI) التقرير الثالث أبريل 2014م

التغير المناخي والتلوث وغيرها من العوامل البيئية التي تضر بصحة الناس ومعيشتهم ، والاستدامة التي تشمل صحة الأرض، والهواء والبحر .

الوضع التلقائي : تعتمد التنمية في هذا الوضع على حالة التقسيم الإداري الموجود ، وهي تقسيمات سياسية بمسميات إدارية. الوادي والصحراء ، ساحل حضرموت ، مديريات، دون مراعاة البعد المكاني والمواصفة بين السكان والمكان من أجل التنمية، إن مشكلة التنمية في هذا الوضع تكمن في التمثيل المحلي لوحدة التقسيم الإداري (مجلس محلي المحافظة) ، الذي يضع خطط التنمية والمصادقة عليها، فالمجلس غير متوازن مكانياً، مثلاً: مديرية المكلا تتوازن مع مديرية ثمود، إن عدم التوازن قد انسحب على التنمية ، وعطل التنمية المكانية في أكثر من مديرية، وعليه فإن الوضع التلقائي يعني أن خطط التنمية ستكون نسخة من الوضع السابق للتنمية، ويتوقع أن تكون الاستثمارات فردية، ولن تكون موجهة حسب حاجة السكان في المكان، فحركة الاستثمار وفق هذا الوضع ستنتج إلى ساحل حضرموت مما يؤدي إلى هجرات من وادي حضرموت وفروعه ومن الهضاب والصحراء ومن خارج حضرموت إلى الساحل فينتكس

يظهر الجدول موارد مالية كبيرة يحصل عليها القادة العسكريون من نفط حضرموت، وهذا يفسر عملياً أن حضرموت لم تستفد من مواردها النفطية . كما تكشف المبالغ الضخمة أن حضرموت ليست فقيرة في مواردها المالية وإنما فقيرة في إدارة الموارد والتنمية.

إعادة التقسيم الإداري مدخلاً لتحقيق تنمية مستدامة
إن تحليل أنماط التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية المكانية تبين أن هناك إشكالاً تنموياً ، وهو ما يعني غياب الاستدامة، وبالنظر إلى الجغرافيا باعتبارها علم المكان ، واهتمامها بتوزيع الظواهرات فهي تستطيع أن تقدم تدخلات ناجعة للتنمية المستدامة ، وبحسب درجة التدخل الجغرافي يمكن أن تتحقق عدة سيناريوهات لتصحيح الخلل في تلك العلاقة وتحقيق الاستدامة. إن رؤية التدخل الجغرافي تنطلق من أهداف الأمم المتحدة التي أقرت في عام 2012م، وهي تتوافق مع أهداف الألفية الثالثة للتنمية، لعل أهمها : إنهاء المعاناة من الفقر والجوع، التنمية الاقتصادية المستدامة، توفير فرص عمل ، وخلق اقتصاديات قوية، ومعايير أفضل للتعليم والصحة ، جودة المياه والتنظيف الصحي، التغلب على تأثيرات

السكان في المدن الساحلية، مما يؤدي إلى بطالة ونمو أحزمة الفقر والعشوائيات، وانتشار الجريمة وتعطل التنمية وتتعرض الاستدامة.

الوضع البديل: يرتكز الوضع البديل على إعادة التقسيم الإداري، ليكون موائماً للموارد الطبيعية والبشرية للمكان الجغرافي بوصفها مكونات تنمية، فخطط التنمية ستكون وفق قائمة تحدد أولويات السكان في المكان، فحركة رأس المال موجهة بعيداً عن عشوائية الوضع التلقائي، ومن ثم تتحقق الاستدامة، والتقسيم الإداري الجديد لحضرموت يعكسه الشكل (8).

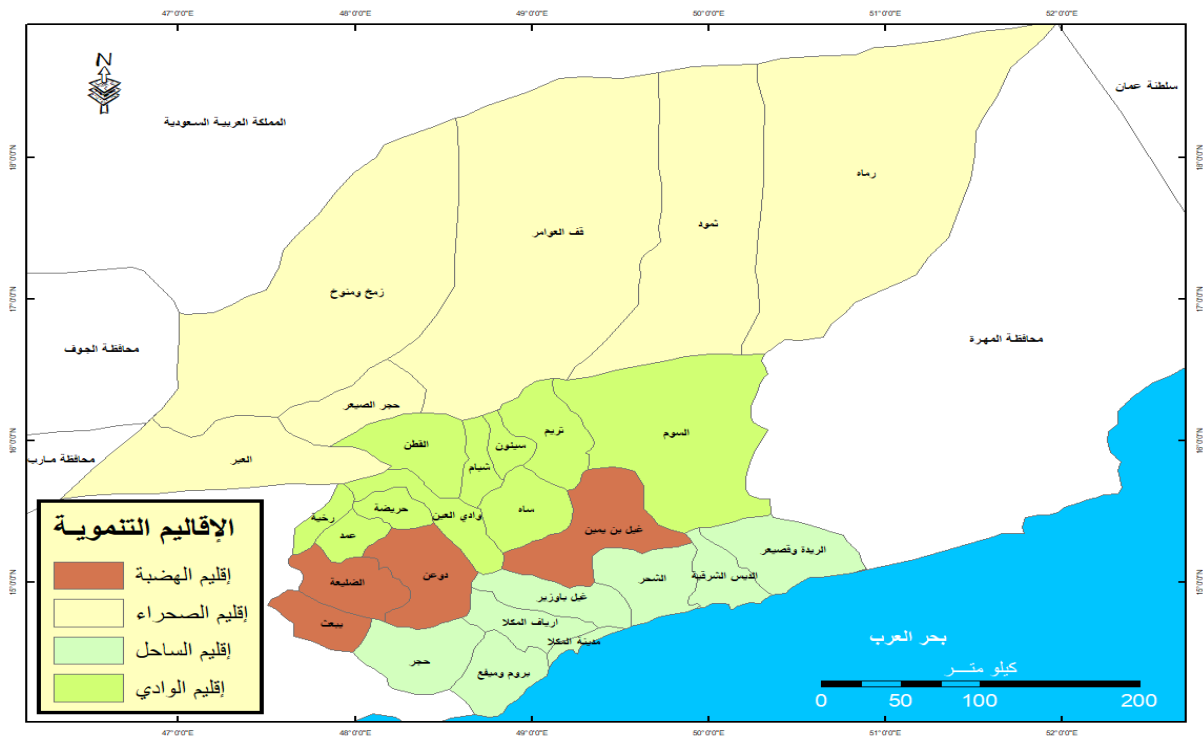
شكل (8) خريطة مقترحة للتقسيم الإداري في حضرموت للمواءمة بين السكان والمكان يتكون التقسيم الإداري الجديد لحضرموت من أربعة أقاليم تنموية هي:

إقليم ساحل حضرموت : يتكون من مديريات : المكلا، وأرياف المكلا ، وغيل باوزير، والشحر، وبروم وميفع وحجر ، والدیس الشرقية ، والريدة وقصير، وحجر (يمكن ضم دوعن).

إقليم هضبة حضرموت : ويشمل مديريات دوعن ، غيل بن يمين ، الضليعة ، بيعث . (يمكن أن تضاف ساه).

إقليم الوادي : ويشمل مديريات : سيئون ، تريم ، شبام ، القطن ، السوم ، حورة ووادي العين، حريضة، عمد. رحية.

إقليم صحراء حضرموت : يتكون من مديريات: العبر، ثمود، زمخ ومنوخ، قف العوامر ، (يمكن ضم رحية)



الخاتمة :

في نهاية البحث نورد التوصيات الآتية:

- 1- إعادة التقسيم الإداري لحضرموت على أربعة
- 2- العمل على تشكيل مجلس اقتصادي من خبراء

- 6- العمل على إنشاء قاعدة بيانات سكانية اقتصادية اجتماعية متكاملة ، وتكون متاحة للباحثين .
- 7- تبني نظام السجل السكاني الذي يربط البيانات السكانية (المواليد ، الوفيات ، الهجرة ، والتحركات السكانية) والسكنية (مقر الإقامة) ، مع البيانات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية
- 8- وضع دليل للتنمية البشرية لحضرموت ولكل إقليم من أقاليم حضرموت.
- 9- الاهتمام بنظم المعلومات الجغرافية ، وحث المؤسسات الخدمية بالاستفادة منها في مؤسساتهم .
- الاقتصاد الحضارم ؛ لوضع البرامج والخطط التي تعجل بتنمية حضرموت بشكل منظم ومتوازن. لكل من الريف والحضر .
- 3- إنشاء هيئة للتخطيط السكاني والعمراني لمراقبة النمو السكاني والعمراني لحضرموت.
- 4- العمل على إنشاء صندوق سيادي يسمى صندوق التنمية، موارده المالية نسبة من عائدات النفط، تكون مهامه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتحقيق الاستدامة.
- 5- العمل على تشكيل فريق قانوني لاستعادة الموارد المالية من عائدات النفط التي تم السطو عليها من قبل جيش حماية الشركات ، وحماية ناقلات النفط .

المراجع:

- 1- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، 1994م .
- 2- الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت. مكتب الجهاز المركزي للإحصاء 2004م
- 3- الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2011م
- 4- الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م.
- 5- الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م.
- 6- الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م.
- 7- ج. ي. د. ش. الجهاز المركزي للإحصاء عدن. 1973م .
- 8- ج. ي. د. ش. الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي، عدن ، 1988.
- 9- مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن (YEITI) التقرير الثالث أبريل 2014م
- 10- عبد الله سعيد باحاج . حضرموت أرضها وشعبها كتاب غير منشور (بدون تاريخ)
- 11- محمد علي الشعبي، دراسات في التنمية الإقليمية ومشاكلها دار القلم بيروت ، 1972م .

Spatial Analysis of the Geographical Distribution of Hadhramout Population: An Introduction to Sustainable Development Territories

RizqSaadallahBakhit Al-Jabri

Abstract

The geographical distribution of the population is one of the most important elements of demography affecting sustainable development. Population in place is a reflection of sustainable development, with densely populated areas enjoying sustainable development.

Hadhramout seeks a balanced and sustainable spatial development to enter the third millennium

This research explains and analyzes the patterns of geographical distribution of the population in Hadhramout, indicating its importance in drawing up economic and social development plans based on sustainable development regions.

Keywords: Hadramout. Population distribution, sustainable development. Regions.